

IMPACTS OF THE CONFLICT IN THE MIDDLE EAST ON THE PALESTINIAN ECONOMY

– Synopsis in Arabic –

May
2024





THE WORLD BANK

الآثار الاقتصادية للصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني

تحديث مايو/أيار 2024

This Synopsis is originally published in English by the World Bank as part of the note titled "Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy – May 2024 Update" in May 2024. In the event of any discrepancies, the original language shall govern.

نبذة مختصرة

لا يزال الصراع في الشرق الأوسط المتمركز في غزة يؤثر بشكل مُدمر على الاقتصاد الفلسطيني. وبالإضافة إلى الخسائر المأساوية في الأرواح، كان للصراع آثار مدمرة على البنية التحتية ومستويات المعيشة. وأدى الصراع إلى أزمة إنسانية حادة في غزة، حيث تعطلت الخدمات الأساسية وتأثرت جميع القطاعات الاقتصادية. وتظهر البيانات الرسمية لنهاية عام 2023 أن اقتصاد القطاع انكمش بنسبة 22.6% على أساس سنوي، في حين شهدت الضفة الغربية انكماشاً بنسبة 1.9%.

تسبب الصراع في ضرر شديد لمعدلات النمو وسوق العمل الضعيفة بالفعل في الأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى فقدان ما يقرب من نصف مليون وظيفة. وفي حين كان هناك إجماع في التوقعات بأن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 قد يصل إلى 3.2% قبل اندلاع الحرب، فقد انتهى العام بركود عميق بلغ -5.5%، أي بانحراف قدره 8.7 نقاط مئوية في غضون أشهر قليلة. وقد ترك هذا الانكماش السريع والكبير أثراً واضحاً في سوق العمل، حيث خسر قطاع غزة ما يقدر بأكثر من 200 ألف وظيفة، ولم يتمكن 148 ألف عامل في الضفة من الوصول إلى وظائفهم في إسرائيل، وفقدان 144 ألف وظيفة في الضفة أيضاً بسبب تصاعد مستويات العنف وتداعياته على سلاسل التوريد، وطاقات الإنتاج، وأيضاً على قدرة المعيلين على الوصول إلى أماكن عملهم. وتقدر منظمة العمل الدولية خسائر الدخل الناجمة عن ذلك بنحو 21.7 مليون دولار يومياً، ترتفع إلى 25.5 مليون دولار عند احتساب انخفاض دخل الموظفين العموميين ودخل القطاع الخاص الأوسع نطاقاً (مما يعكس تداعي النشاط الاقتصادي).

تسبب ارتفاع معدلات البطالة والبطالة المقنعة إلى جانب التضخم في انخفاض سريع في القوة الشرائية للأسر في كل من غزة والضفة الغربية. وشهد التضخم أول انخفاض له في قطاع غزة في أبريل/نيسان بعد زيادة المساعدات الإنسانية التي أدت إلى تراجع الأسعار بواقع 5.4% مقارنة بمارس/آذار 2024. غير أنها لا تزال أعلى بكثير من مستويات ما قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 153.3% في أبريل/نيسان 2024 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2023.

تدهورت المالية العامة للسلطة الفلسطينية بشدة، مما يزيد من مخاطر حدوث تعديلات غير منظمة واحتمال حدوث انهيار مالي وشيك. والسبب الرئيسي وراء تفاقم أزمة المالية العامة هو الانخفاض الكبير في تحويلات إيرادات¹ المقاصة وتراجع الموارد المحلية، إلى جانب صعوبة تقليص الإنفاق الجاري. ووصلت الفجوة التمويلية للسلطة الفلسطينية بعد المعونة لعام 2023 إلى 682 مليون دولار أو 3.9% من إجمالي الناتج المحلي، ونظراً لوجود فجوة تمويلية محتملة في عام 2024 قد تصل إلى 1.2 مليار دولار، فمن المتوقع أن تتفاقم الأزمة المالية بشكل أكبر. ولا بد أن يظل التركيز على سياسات المالية العامة، وخاصة تلك

¹ إيرادات المقاصة هي الإيرادات التي تقوم الحكومة الإسرائيلية بتحصيلها وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية بعد إجراء بعض الاستقطاعات المحددة. وتتمثل معظم إيرادات المقاصة في ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد، ويجب تحويلها على أساس شهري وفقاً لبروتوكول باريس.

التي تستهدف تحسين كفاءة الإنفاق (لا سيما ما يتعلق منها بفاتورة الرواتب غير المستدامة) وتعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية، على رأس الأولويات التي يتضمنها برنامج الإصلاح.

من المتوقع أن يتفاجم انكماش إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة بما يتجاوز 50% في عام 2024 (على أساس سنوي)، بالإضافة إلى الانكماش الحاد في نهاية عام 2023، مع استمرار الآثار الناجمة عن تدمير الموجودات. ومن المتوقع أن يظل اقتصاد الضفة الغربية أيضاً تحت الضغط خلال عام 2024، نظراً لتدهور الوضع الأمني واستمرار القيود المشددة على حركة الفلسطينيين، مما يخلق نشاط القطاع الخاص، في الوقت الذي تستمر فيه السلطة الفلسطينية في مواجهة أزمة مالية متصاعدة.

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تتراوح بين 6.5% و9.4% خلال عام 2024. ولا تزال الآفاق الاقتصادية للأراضي الفلسطينية لعام 2024 بأكملها يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين، وذلك تبعاً لحدة الصراع وتطوراته مع الوقت، والتغيرات التي تطرأ على السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومنها تلك المتعلقة بقدرة العمال الفلسطينيين على دخول سوق العمل في إسرائيل، ونتائج الخلاف بشأن إيرادات المقاصة. واعتماداً على نتائج هذه العوامل، تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سينكمش في نطاق يتراوح بين 6.5% و9.4% هذا العام.

تشير أحدث النتائج المستمدة من المسح الأسري لعام 2023 إلى أن الفقر كان يأخذ منحى تصاعدياً بالفعل قبل نشوب الصراع، مما يزيد المخاوف بشأن التحديات المحتملة للتصدي للفقر في أعقاب الصراع. وأخذت أحدث البيانات التمثيلية على المستوى الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني الذي أجري في عام 2023. وقبل اندلاع الصراع الحالي، بلغ معدل الفقر الوطني (الذي يشمل الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية) 32.8% - بزيادة كبيرة عن معدل الفقر في 2017 الذي بلغ 29.2%. غير أن العدد الإجمالي يخفي فروقاً كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت معدلات الفقر قبل 7 أكتوبر/تشرين الأول نحو 11.7% و63.7% على التوالي.

بعد اندلاع الصراع، انخفضت مستويات المعيشة، مما أدى إلى تفاقم الفجوة الصارخة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجل القطاع أدنى مستوى لنصيب الفرد من الدخل على الإطلاق في عام 2023، وأصبح جميع سكانه تقريباً يعانون الفقر حالياً. وبلغ نصيب الفرد² من إجمالي الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية 3,360 دولاراً في عام 2023، أي أقل بواقع 12% عما كان عليه في عام 2022. وفي غزة، شهد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً مفاجئاً في عام 2023 (بنسبة 28% على أساس سنوي) وصل إلى 1,084 دولاراً ليمثل حُمس نظيره في الضفة الغربية فقط. وبالقيمة الحقيقية، كان نصيب الفرد من الدخل في غزة في عام 2023 هو الأدنى على الإطلاق.

تشهد المحافظات الشمالية في غزة مجاعة شاملة³، حيث وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات كارثية⁴، لا سيما في المناطق الشمالية ومنها يمتد إلى الجنوب. ويعاني واحد على الأقل من بين كل أربعة من السكان في غزة من جوع كارثي، كما يعاني 95% من السكان من انعدام الأمن الغذائي. وتقعرت المجاعة في شمال غزة حالياً، وهي في طريقها لتضرب جنوب القطاع⁵، كما أن معظم الأطفال معرضون لخطر التقرم⁶ وبالإضافة إلى العواقب الإنسانية المأساوية على المدى القصير،

² بالقيمة الاسمية.

³ حديث المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي بتاريخ 3 مايو/أيار 2024. <https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/world-food-programme-director-cindy-mccain-gaza-full-blown-famine-rcna150644>

⁴ البنك الدولي شريك في مبادرة التصنيف المتكامل لمرحلة الأمن الغذائي التي توفر المعايير المعترف بها عالمياً بشأن شدة انعدام الأمن الغذائي في غزة وفي مختلف أنحاء العالم. وقدم تقرير التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي الصادر في 18 مارس/أذار 2024 أحدث الشواهد والأدلة على أن المجاعة وشيكة الحدوث في المحافظات الشمالية في غزة، وأن جميع سكان القطاع يواجهون نقصاً حاداً أو شديداً في الأمن الغذائي.

⁵ برنامج الأغذية العالمي: 1 - <https://www.wfp.org/news/gaza-grapples-catastrophic-hunger-new-report-predicts-famine-if-conflict-continues>، بتاريخ 5 مارس/أذار 2024؛ و <https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/world-food-programme-director-cindy-mccain-gaza-full-blown-famine-rcna150644>

⁶ تقرير التقييم المؤقت للأضرار الصادر عن الأمم المتحدة والبنك الدولي في أبريل/نيسان 2024 <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/14e309cd34e04e40b90eb19afa7b5d15-0280012024/original/Gaza-Interim-DamageAssessment-032924-Final.pdf>، تم الاطلاع عليه في 2 أبريل/نيسان 2024

ينطوي انعدام الأمن الغذائي على تكاليف كبيرة على المدى الطويل. فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في مرحلة مبكرة من حياتهم معرضون بشكل خاص لآثار سلبية دائمة على صحتهم ونواتج تعليمهم وفرص توظيفهم، وهو ما قد يؤثر سلباً على نوعية حياتهم بشكل عام وقدرتهم على الإنتاج في المستقبل. وتشير التقديرات إلى أنه إذا استمر المسار الحالي، فسيكون هناك زيادة مفرطة في الوفيات تتراوح بين 58 ألف و66 ألف شخص، ومنها الوفيات الناجمة عن الأوبئة التي تفاقمت بسبب المجاعة وانهيار نظام⁷ الرعاية الصحية.

في مواجهة المخاطر المتزايدة بسرعة، يخضع القطاع المصرفي لتنظيم جيد من جانب سلطة النقد الفلسطينية التي تعمل باستمرار على بناء قدرات البنوك المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود. ويظهر النظام الذي تعمل به البنوك الفلسطينية توجهاً عاماً بالإحجام عن المخاطرة، ولا يزال هذا النظام يحقق أرباحاً لأسباب منها انخفاض تكاليف التمويل. وفي الوقت الحاضر، يتمتع الجهاز المصرفي بمستوى معقول من الرسالة والسيولة، كما أنه يتوافق مع متطلبات رأس المال التي حددتها سلطة النقد الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تدفع الصعوبات المؤسسية والاقتصادية مستوى المخاطر التي يواجهها القطاع المالي نحو الارتفاع. ومن الضروري تجنب المزيد من عدم الاستقرار لتمكين القطاع المالي من الحفاظ على دوره الراسخ كركيزة مستقرة خلال الأوقات التي تشهد تحديات اقتصادية.

تُعد حماية علاقات البنوك المراسلة بين البنوك الفلسطينية والإسرائيلية بالغة الأهمية لتجنب الآثار السلبية على الاقتصاد. فعلاقات البنوك المراسلة تؤدي دوراً حيوياً في تسهيل المعاملات المالية بين الاقتصاد الفلسطيني وإسرائيل والعالم الخارجي. وقد أبرزت التحديات الأخيرة التي أحاطت بتمديد "رسائل التعويض"⁸ المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها النظام المصرفي الفلسطيني إذا فقد ارتباطه بنظيره الإسرائيلي. ومن المتوقع أن يؤدي أي انقطاع لعلاقات البنوك المراسلة إلى تعطيل جزء كبير من الخدمات المصرفية الأساسية بشكل سريع، بالإضافة إلى آثار اقتصادية سلبية كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني، بسبب استخدام الشيك الإسرائيلي باعتباره العملة الأساسية المتداولة بحكم الواقع. كما يمكن أن يؤدي انقطاع هذه العلاقات إلى آثار سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، منها اضطراب التجارة وتسويات المدفوعات، وزيادة تكاليف المعاملات، والانخفاض العام في الثقة الاقتصادية، فضلاً عن احتمال حدوث طفرة في المعاملات المالية غير الرسمية أو غير الخاضعة للوائح التنظيمية، وهو ما قد يشكل تحديات للرقابة المالية.

إلى جانب الأزمة المالية المتصاعدة التي تفاقمت بسبب الصراع الدائر، من المهم أيضاً التركيز على استدامة المالية العامة للسلطة الفلسطينية على المدى الطويل، فاستمرار الاعتماد على المتأخرات والمعونات كمصادر لتمويل العجز أمرٌ غير مستدام. وبنهاية عام 2023، بلغت قيمة المتأخرات المتراكمة على السلطة الفلسطينية نحو 40% من إجمالي الناتج المحلي. وجدير بالذكر أن وضع المالية العامة لا يمكن أن يكون مستداماً على الإطلاق طالما أن السلطة الفلسطينية تخصص جزءاً كبيراً من مصروفاتها (نحو 30%) للنفقات المتعلقة بقطاع غزة، بينما تحقق إيرادات ضئيلة من القطاع. وعلى المدى القصير، لا يمكن الاستغناء عن المعونات الإنسانية والإنمائية المنسقة والمتكاملة لمعالجة الأضرار الجسيمة التي خلفها الصراع على كل الأسر في غزة، إذ تشتد الحاجة إلى هذه المساندة بشكل خاص من أجل إغاثة الأفراد الأكثر ضعفاً والمتضررين من الصراع. غير أن الدمار الشديد في غزة يشكل تحديات كبيرة على المدى المتوسط إلى الطويل، مما يؤكد الحاجة المستمرة إلى المساعدات الدولية على الأرجح لعدة سنوات، من أجل تلبية الاحتياجات الأوسع لإعادة الإعمار بمجرد التوصل إلى وقف لإطلاق النار.

⁷ زينة جمال الدين، وزيكسي تشن، وحنان أبو كميل، وسارة علي، وشذى النقيب، وغريغوري بارنسلي، وآخرون. (2024). الأزمة في غزة: توقعات الآثار الصحية المستندة إلى سيناريوهات محتملة. التقرير الأول: 7 فبراير/شباط إلى 6 أغسطس/آب 2024. لندن، بالتيومور: كلية لندن للنظافة الصحية وطب المناطق المدارية، جامعة جونز هوبكنز. يعتمد الحد الأعلى على افتراضات أوبئة الأمراض المعدية. <https://gaza-projections.org/>

⁸ على مدى عدة سنوات، أصدرت وزارة المالية الإسرائيلية "خطابات تعويض وحصانة" لحماية البنوك الإسرائيلية التي تدخل في علاقات البنوك المراسلة ضد المخاطر والتداعيات القانونية المحتملة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالخدمات المقدمة للبنوك الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية.



THE WORLD BANK

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433